العدالة الانتقالية وإدارة الصراع في مصر بعد الثورات (ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو نموذجاً)

د. الشيماء محمد محمود حسن
أستاذ مساعد بجامعة الملك فيصل – المملكة العربية السعودية والمتخصصة في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية
البريد الالكتروني: dr.alshaimaa2020@gmail.com

الملخص:

جاءت أهمية وأهداف هذه الدراسة لاستقراء واقع العدالة الانتقالية هذا الموضوع الحيوي الذي ظهر في مصر بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١م ، والثلاثين من يونيو عام ٢٠١٣م، وذلك من خلال ثلاثة مباحث إضافة إلى مقدمة وخاتمة وتوصيات نأمل فيها أن نكون قد أوفينا الغرض من ذلك. حيث سلطت الضوء في **المبحث الأول** على المنهجية النظرية والفكرية لماهية العدالة الانتقالية من حيث في المفهوم والمقومات الموضوعية والإجرائية التي تتكون منها "العدالة الانتقالية". وبعد هذه المقدمة التمهيدية والمنهجية، والتي شكلت إطاراً للمبحث الأول يأتي **المبحث الثاني** فقد تناول بالتحليل المعمق بعض الحالات التطبيقية على مستوى المراحل والخطوات التي تضطلع في النهاية بمهمة تحقيق العدالة الانتقالية في مصر. ومن أبرز ما تنبه الدراسة إليه تصحيح بعض التصورات غير الدقيقة، التي تبث لروح الانتقام، وزيادة الانقسام في المجتمع. بينما تسعى "العدالة الانتقالية" بشكل أساسي إلى إدارة الصراع السياسي والاجتماعي في مصر والحفاظ على استقرار المجتمع، والعبور به من مرحلة الثورة والتغيير الشامل إلى البناء والتنمية في شتى المجالات، بما يحفظ التواصل المجتمعي، وتماسك الدولة المصرية العميقة. أما **المبحث الثالث والأخير** فتحدث عن السيناريوهات والرؤى المستقبلية لنتائج واستراتيجيات العدالة الانتقالية على إدارة الصراع في مصر. وهو مبحث استشرافي يبين وبطريقة تفاؤلية، مستقبل وواقع الدولة المصرية من الناحية السياسية والاجتماعية في تطبيق العدالة الانتقالية وإدارة الصراع بناء على ما هو يحدث اليوم، وما حدث في ثورتي الخامس

والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو ويتكرر، وما لم يحدث ويتوقع أن يحدث كاحتمال ذي منشأ عقلاني وسيناريو وارد. وبالرغم من حالة التفاؤل يبقى العامل الغيبي والأمل سيدي الموقف.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، المصالحة الوطنية، حقوق الانسان، ثورة ٢٥ يناير، ثورة ٣٠ يونيو.

المقدمة:

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لاستقراء واقع العدالة الانتقالية في مصر بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو التي لحقت بالبلاد. فالواقع المصري حالة فريدة تكاد تختلف تمامًا عما عرفته دول كالمغرب العربي وجنوب أفريقيا ودول شرق أوروبا والأرجنتين وشيلي إلى آخر تلك النماذج، كان الأمر في تلك الحالات ينصرف إلى تسوية مخلفات مرحلة سابقة انطلاقًا إلى مرحلة جديدة؛ ولكن الأمر بالنسبة لنا في مصر يبدو مختلفًا؛ فنحن حيال ثلاثة مراحل سابقة -على الأقل- نود من خلال العدالة الانتقالية إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي وتصفية مخلفاتها لبناء المرحلة الجديدة. مرحلة حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، التي انتهت في ١١ فبراير ٢٠١١، وتلتها فترة إمساك المجلس العسكري بالسلطة التي انتهت بدورها في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، لتبدأ فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي، والتي انتهت في ٣ يوليو ٢٠١٣، لتبدأ فترة الرئيس المؤقت عدلي منصور القائمة حتى الآن، ولكل من المراحل السابقة تجاوزاتها القانونية والسياسية والاقتصادية؛ بل وشهداؤها أيضًا، ولم تزل غالبية ملفاتها مفتوحة تقف الحكومة والقضاء أمامها مقيدين إلى وقتنا هذا.

أهداف الدراسة:

إن من أهداف هذه الدراسة، ليس عرض مفهوم العدالة الانتقالية، وآليات تحقيق المصالحة وشروطها في الخطاب السياسي المصري، بقدر ما هو استشراف للمستقبل لما سينتج عن هذه الأداة في إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر، ذلك لن

يتم من دون تدقيق أو مناقشة جادة لمشكلات إنجاز العدالة الانتقالية في مناخ من الاستقطاب والانقسام الاجتماعي والسياسي، ومسار انتقالي مأزوم دفع الجيش إلى التدخل مرتين لرسم خريطة انتقالية، استبعدت الأولى مبارك وعدداً من أعوانه وأبقت على النظام، بينما استبعدت الثانية «الإخوان» بعد أن كانوا في سدة الحكم. هذا بخلاف سياسة النفي والنفي المضاد في تلك المرحلتين المتتاليتين سواء من طرف الاخوان المسلمين واستبعادهم وإقصائهم للحزب الوطني وبعدها المجلس العسكري واستبعاد الاخوان المسلمين من الحياة السياسية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الفصل بين إنجاز العدالة الانتقالية ويشترط من الناحية النفسية السياسية ممارسة الأطراف جميعا دون إقصاء لأحد وبين إدارة الصراع السياسي والاجتماعي الذي يهدد الجميع من خلال القضاء على الآخر. ويأخذ بالحسبان النتائج التي تصب في إطار المصلحة العليا للواقع المصري، ولمصلحة الثورتين المتتاليتين النزيهة في المنطلق وفي النتائج.

وعليه يمكن بيان أهمية هذه الدراسة البحثية، من خلال ما سنستعرض في البداية محاولةً لفهم هذا الموضوع الحيوي الذي يسلط الضوء على المنهجية النظرية والفكرية لماهية العدالة الانتقالية من حيث المفهوم والمقومات الموضوعية والإجرائية التي تتكون منها "العدالة الانتقالية". حتى يتثنى في هذه الدراسة التحليل المعمق لبعض الحالات التطبيقية على مستوى المراحل والخطوات التي تضطلع في النهاية بمهمة تحقيق العدالة الانتقالية في مصر. ومن ثم ستطرح الدراسة جملة من السيناريوهات والرؤى المستقبلية لنتائج واستراتيجيات العدالة الانتقالية على إدارة الصراع في مصر؛ كدراسة استشرافية تبين مستقبل وواقع الدولة المصرية من الناحية السياسية والاجتماعية في تطبيق العدالة الانتقالية وإدارة الصراع بناء على ما هو يحدث اليوم، وما حدث في ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو وتكرر، وما لم يحدث ويتوقع أن يحدث كاحتمال ذي منشأ عقلاني وسيناريو وارد.

مشكلة الدراسة:

اتساقاً مع أهمية الدراسة التي طُرحت، ارتكزت المشكلة البحثية على التساؤل الذي ستطرحه هنا، والتي ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليه، والذي يدور في الآتي:

س. هل تسبق إدارة الصراع والمصالحة تطبيق عدالة انتقالية أم إن العدالة الانتقالية شرط للمصالحة وإدارة الصراع، وهل يمكن الأخذ بالتزامن بين إدارة الصراع والعدالة الانتقالية؟.

منهجية الدراسة:

الظواهر السياسية بطبيعتها معقدة ومتعددة الأبعاد على النحو الذي يقتضي عند دراستها الاستعانة بالعديد من المناهج والأدوات التحليلية ، لذا فإن هذه الدراسة تعتمد على ظاهرة التكامل المنهجي. انطلاقاً من **"المنهج الاستقرائي والاستنباطي"**، ذلك نظرا لتعقد طبيعة الظاهرة وتعدد أبعادها على النحو الذي يقتضي عند دراستها. فبالتالي تم الاستفادة من المداخل التالية:

١. يفيد **المدخل التاريخي**: في تتبع نشأة العدالة الانتقالية ومراحل تطورها ونظريتها التي بدأت في التشكل منذ منتصف العقد الثامن من القرن المنصرم من التجارب الوطنية عبر العالم إلى وقتنا هذا؛ لكي تكون مدخلً لجبر الأضرار المترتبة عن الانتهاكات الجسيمة المترتبة عن حقوق الانسان، وتحديد ضمانات عدم تكرارها في سياقات تميزت بضرورة تعزيز السلم المدني، وإقرار المصالحة الوطنية.

٢. الاعتماد على **"المدخل الوصفي التحليلي"** حيث اعتُمِدَ المنهج الوصفي في وصف الظاهرة محل الدراسة؛ من خلال دراسة منهجية العدالة الانتقالية من حيث المفهوم والمقومات الموضوعية والإجرائية التي تتكون منها "العدالة الانتقالية". في حين أعتمد المنهج التحليلي على تحليل بعض الحالات التطبيقية على مستوى

المراحل والخطوات التي تضطلع في النهاية بمهمة تحقيق العدالة الانتقالية وإدارة الصراع في مصر بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو.

المبحث الأول
ماهية العدالة الانتقالية

لقد بدأ مصطلح العدالة الانتقالية يتردّد على نطاق واسع في الدول العربية التي تمكنت شعوبها من الإطاحة بنظم اتسمت بالاستبداد والقمع أو بالفساد، أو بكليهما معاً. والاتجاهات المعاصرة تقوم على حقيقة أنه في البلاد التي عانت من صراعات مسلحة، أو حكم نظم استبدادية أو قمعية، يجب أن يعقب انتهاء تلك الصراعات، أو زوال هذه النظم، الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية التي تقوم أساساً على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي في كثير من الأحيان ذات طابع منهجي، والتي تم ارتكابها في حق الوطن والمواطنين، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة، وكشف حقيقتها، وإعلام المواطنين بها، فضلا عن محاسبة المسئولين عن تلك الانتهاكات والتجاوزات، وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في ارتكاب الجسيم من الجرائم والتجاوزات، مع إصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرار مثل تلك الانتهاكات، مع القصاص العادل للضحايا، وإنصاف ذويهم، أو تخليد ذكراهم، ووضع البرامج اللازمة لإعادة تأهيل، ودمج من هم على قيد الحياة منهم، فضلاً عن تحقيق المصالحة بين أطياف الشعب المختلفة[١].

أولاً: نشأة وتطور مفهوم العدالة الانتقالية

المرحلة الأولى: وفيها يمكن تقصي إرهاصات مفهوم العدالة الانتقالية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت المعالم الأولى لتطبيق هذا المفهوم تتضح أكثر في "محاكمات نورمبرغ " في ألمانيا، وهي من أشهر المحاكمات التي شهدها التاريخ المعاصر في هذه المرحلة، والتي قامت بمحاكمة مجرمي الحرب من القيادة النازية[٢].

المرحلة الثانية: في أثناء الحرب الباردة، ركدت جهود تحقيق العدالة الانتقالية واستمر ذلك حتى المرحلة الثانية والتي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم مُسيس وذا طابع محلي أو وطني من العدالة الاجتماعية ارتبط بالهياكل الرسمية للدولة، وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة، والتعويضات، أي إنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا، وخلال هذه المرحلة برزت تجربة لجان الحقيقة في الأرجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا. لقد تطور المفهوم خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا بعد انتهاء نظام الفصل العنصري "الابارتاي" وبعض الدول الأفريقية ودول شرق ووسط أوروبا في أعقاب الحرب الباردة. كان هناك توافق دولي على الحاجة لإجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي تطلبت وجود تطبيقا محكما لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية[٣].

المرحلة الثالثة: وفيها أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات زخما وحافزا جديدا للعدالة الانتقالية، انتقل به من كونه مفهوما رابطا بين المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينات)، إلى فضاء أوسع بحيث أضحى هذا المفهوم يتضمن منظورا أوسع يقوم على إعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية إلى موقع آخر تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية. ثم كانت البداية الحقيقية لما يمكن أن يسمي تطبيق للعدالة الانتقالية، في محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وبعدها في المتابعات للحكم العسكري في الأرجنتين وتشيلي من خلال لجنتي تقصي الحقائق في الأرجنتين عام ١٩٨٣ وتشيلي عام ١٩٩٠ ومن بعد ذلك في العديد من دول القارة اللاتينية[٤].

ويعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة في ١٩٩٣ بداية لمشهد سياسي جديد شمل المرحلة الثالثة للعدالة الانتقالية، إذ أدى تكرر النزاعات إلى تكرر حالات تطبيق العدالة الانتقالية، كما ارتفعت الأصوات المنادية بالحد من الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الاستثناء وليس القاعدة، وفي هذا السياق تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في ١٩٩٤، ثم في ١٩٩٨ تم إقرارا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أثرت هذه التطورات في الكثير من اتفاقيات السلام التي عقدت بعد ذلك، والتي أشارت إلى المحاكمات الدولية باعتبارها جزءا من عملية التسوية السلمية؛ من ذلك اتفاقية أروشا المتعلقة ببوروندي، واتفاقية ليناس ماركوسيس الخاصة بساحل العاج. وفي هذه المرحلة، التي لا تزال مستمرة حتى الآن تتم الإحالة دائما إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العودة لاستلهام نموذج محاكمات نورمبرغ، لاسيما مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ في ٢٠٠٤ وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان[٥].

وعلى أساس من النظر السابق، يمكن القول أن هذه التجارب والعديد من التجارب المماثلة؛ أُظهرت أن كل وضعية تختلف عن الأخرى وليس ثمة نماذج عالمية حول كيفية مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية أو لماذا علينا ذلك. وفي الوقت نفسه، ثمة شواغل متشابهة يعبر عنها الضحايا والباقون على قيد الحياة بعد الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان في مختلف المناطق.

ثانياً: تعريف مفهوم العدالة الانتقالية

بالنظر إلى حداثة ونسبية مفهوم العدالة الانتقالية، فلا يوجد تعريف محدد ومستقر عليه تماما وملزم حاليا له. إلا أن هناك بعض الوثائق الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة التي اجتهدت في وضع تعريف مناسب لهذا المفهوم، من خلال سياق تطبيقه، وبيان أهدافه ومكوناته، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤: "إن تجربة المنظمة، خلال العقد السابق على تحرير التقرير، قد أظهرت

بشكل واضح أن توطيد أركان السلام في فترة ما بعد الصراع مباشرة، فضلاً عن صون السلام على نحو طويل الأجل، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان السكان على ثقة من إمكان كشف المظالم عن طريق الهياكل الشرعية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وإقامة العدل بشكل منصف"[٦].

وفي تقرير للأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان يعرّف "العدالة الانتقالية" بأنها تشمل "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفّهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة" وربط كوفي عنان ذلك باستراتيجيات شاملة بحيث تتضمن الاهتمام على نحو متكامل بالمحاكمات الفردية ووسائل جبر الضرر وتقصي الحقيقة والإصلاح المؤسسي أو أي شكل يدمج على نحو مدروس هذه العناصر على نحو ملائم"[٧].

ومفهوم العدالة الانتقالية هو حلقة الوصل بين مفهومين عموميين هما الانتقال أو التحول (Transition) والعدالة (justice)، فهو جملة من الآليات القضائية وغير القضائية (السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية...)، التي يستخدمها مجتمع معين، وقامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لتحقيق العدالة في فترة انتقالية، بهدف الانتقال من مرحله الصراع إلى مرحله التوافق.

وعلى الرغم من نسبية المفهوم التي تزيد من تعقيد الأمر؛ بعدم وجود نموذج قانوني له يمكن تطبيقه على جميع الحالات، بما يؤدي إلى القول إن العدالة الانتقالية تمثل مفهوما له ذاتيته وطبيعته الخاصة، يتطلب تطبيقه الإلمام بكافة فروع القانون، مع إدراك جوانبه السياسية المختلفة، ومراعاة أبعاده الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. فالعدالة الانتقالية ليست نوعاً خاصاً من العدالة، إنّما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع و/أو قمع الدولة. ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض

عن الضحايا، تقدّم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة المدنية، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية.

والأرجح أن مفهوم العدالة الانتقالية يشكل مظلة تجمع تحتها العديد من العلوم القانونية وغير القانونية، وإن كان يُصبغ أساسا بالصبغة القانونية التي تمنحه الشرعية اللازمة. وأخذا بالتحليل المتقدم، فقد أورد تقرير الأمم المتحدة عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية بالنسبة للمجتمعات في مراحل الصراعات وما بعد الصراعات أن المفاهيم الأساسية في هذا المجال تجد مصادرها الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة، بجانب العمد الرئيسية للنظام القانوني الدولي الحديث وهي: القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي للاجئين[٨].

وهناك العديد من الدراسات الغربية التي عالجت الجوانب التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تميز المراحل الانتقالية، إلا أن القليل منها سعي إلى تأصيل الجوانب السياسية لهذا المفهوم، وهو الأمر الذي نحاول الاضطلاع به في هذه الدراسة، لكي نعين القارئ وصانعي القرار على استشراف أفضل الآليات السياسية القابلة للتطبيق على الوضع في مصر، مع عدم إغفال السياق القانوني والاجتماعي اللازم لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية.

مفهوم العدالة الانتقالية في الفكر السياسي الإسلامي:

يشير العديد من الباحثين إلى أن لمفهوم العدالة الانتقالية جذور في الفكر السياسي الإسلامي، تتمثل في بعض وقائعه التأسيسية ومنها على سبيل المثال:

١. **فتح مكة:** حيث طبق الرسول (صلى الله عليه وسلم) بعض آليات وأهداف العدالة الانتقالية المتمثلة في العفو والتسامح وعدم الانتقام من الخصوم وتحقيق المصالحة حين أمن مشركي مكة على أنفسهم وأموالهم بعد فتح مكة حيث قال (صلى الله عليه وسلم) (يا معشرَ قريشٍ ما ترَونَ أنِّي فاعلٌ بكم؟ قالوا: خيرًا، أخٌ كريمٌ، وابنُ

أخٍ كريمٍ، فقال: اذهبوا فأنتم الطُّلَقاءُ) ، وقال أيضا (من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن دخل المسجد فهو آمن، ومن أغلق بابه فهو آمن).

٢. **وثيقة المدينة:** كما نجد في وثيقة المدينة «الصحيفة» أو «كتاب محمد النبي صلى الله عليه وسلم»، أو «الدستور المدني» أو «العهد النبوي»، كلها أسماء لتلك الوثيقة النبوية التاريخية التي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كنموذجا تطبيقيا للعدالة الانتقالية لأنها أسست للتعايش السلمي والمساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين وغير المسلمين[٩].

مفهوم العدالة الانتقالية تطبيقا على الوضع في مصر:

هي "مجموعة من التدابير والإجراءات القضائية وغير القضائية، يتم الاضطلاع بها خلال مرحلة ما بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو المجيدتين للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة التي وقعت في ظل النظامين السابقين، وخلال فترة تغيير هذه الأنظمة، وهي ترمي أساسا إلي القصاص العادل للضحايا، وجبر الأضرار التي لحقت بهم وبذويهم، وإصلاح مؤسسات الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال بالمجتمع إلي صميم مرحلة الديمقراطية وبناء الدولة العميقة، ومنع تكرار ما حدث من انتهاكات وتجاوزات في السابق".

ثالثاً: أهداف وغايات العدالة الانتقالية:

في مختلف الحالات التي شهدتها البلدان العربية وغيرها التي مرت بظروف تاريخية غاية في الصعوبة والتعقيد، مثل الحرب الأهلية، والنزاعات المسلحة، والحكم الشمولي التسلطي، فإن مفهوم العدالة الانتقالية ينطوي على حزمة من التدابير القضائية وغير القضائية اللازم التعويل عليها لتحقيق أهدافه. حيث إن الهدف الرئيسي لسياسة العدالة الانتقالية هو إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وإرساء سيادة القانون في سياق الحكم الديمقراطي. وإن حماية الحقوق الإنسانية والسياسية والقانونية هي جذور العدالة الانتقالية لتحسب بعض الالتزامات السياسية والقانونية على الدول التي تمر

بمرحلة انتقالية، كما أنه يتحدى مثل هذه المجتمعات لتسعى لتأسيس مجتمع يحترم بجوهره حقوق الإنسان ويمارس بصورة روتينية المساءلة والأهداف الرئيسية[١٠].

وفي سياق هذه الأهداف، فإن العدالة الانتقالية تقوم أصلاً على جملة من الدعائم الرئيسية والمترابطة التي تشكل آليات وأهدافا لها في الوقت ذاته، تتمحور فيما يلي:

١. وقف انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان المستمرة.
٢. التحقيق في الجرائم السابقة.
٣. تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.
٤. فرض عقوبات على المسؤولين والمتطورتين (في حال الاستطاعة).
٥. توفير تعويضات للضحايا وذويهم.
٦. منع التجاوزات المماثلة في المستقبل.
٧. إصلاح قطاع الأمن.
٨. الحفاظ على السلام وتعزيزه.
٩. تعزيز المصالحة الفردية والوطنية بين أبناء الوطن.

رابعاً: استراتيجيات وأشكال العدالة الانتقالية

ولكي تكون العدالة الانتقالية فعالة، ينبغي للتدابير أن تكون جزءاً من منهج شامل. وهناك خمس استراتيجيات عامة أو أشكال للعدالة الانتقالية يمكن تقسيمها إلى نوعين:

النوع الأول: استراتيجيات غير قضائية:

وتشمل:

١. **المحاكمات والدعاوى الجنائية:** التحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية الخطيرة، كالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. فإن هذا يساعد على تعزيز سيادة القانون من خلال فرض عقوبات على أولئك الذين ينتهكون القوانين بعقوبات جنائية. وإنه يوضح أيضاً أنه لن يتم التسامح مع الجريمة، وأن منتهكي

حقوق الإنسان سيُساءلون عن أفعالهم. ومن أمثلة هذه المحاكمات: المحكمة الجنائية الدولية(ICC) ، لتقوم بولاية قضائية عالمية. والمحاكم المختلطة أو المحاكم والتي ظهرت باسم "الجيل الثالث" وأنشئت للتحقيق والمقاضاة على الجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢. **التعويضات أو جبر الضرر:** تهدف التعويضات إلى إصلاح حال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وإلى التعويض على الضحايا وذويهم، ومساعدتهم للتغلب على آثار الاعتداء، وتوفير التأهيل. ويمكن أن تشمل مدفوعات مالية، وكذلك خدمات اجتماعية ورعاية صحية أو التعليم، أو التعويض الرمزي مثل الاعتذارات الرسمية والعلنية. وقد أولي دستور مصر الجديد مسألة جبر أضرار ضحايا ومصابي الثورة وغيرهم ممن يستحقون التكريم اهتماما خاصا[١١]. ومن المهم اتباع وسائل وإجراءات سليمة وناجزه لتحديد الشهداء والضحايا، وتأمين حصولهم على التعويضات المناسبة في أسرع وقت، والإرضاء الكافي لزويهم وأسرهم في حالة استشهادهم.

٣. **تقصي الحقائق:** يشمل تقصي الحقائق أي مبادرة تسمح للجهات الفاعلة في بلد ما بالتحقيق في الانتهاكات الماضية والتماس الإنصاف للضحايا. وهذه العمليات تهدف إلى تمكين المجتمعات من فحص الحالة الراهنة والتصالح مع جرائم الماضي وانتهاكات حقوق الإنسان من أجل منع تكرارها. كما أنها تساعد في إنشاء الوثائق التي تمنع الأنظمة القمعية من إعادة كتابة التاريخ وإنكار الماضي. كما أنها يمكن أن تساعد الضحايا أيضاً على إغلاق حالتهم من خلال معرفة حقيقة ما حدث فعلا (مثل "اختفاء" المواطنين) وفهم الفظائع التي تحملوها. وإن تدابير تقصي الحقائق قد تشمل حرية تشريع المعلومات، ورفع السرية عن المحفوظات والأرشيف، والتحقيقات، ولجان تقصي الحقائق.

النوع الثاني: استراتيجيات قضائية:

وتشمل:

٤. **لجان الحقيقة:** هي هيئات غير قضائية ولجان مسائلة غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، تهدف إلى اكتشاف وكشف الانتهاكات السابقة من قبل الجهات الحكومية أو غير الحكومية. وقد تم إنشاء نحو ٤٠ لجنة رسمية من لجان الحقيقة في جميع أنحاء العالم. وتقوم بإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم، وتقديم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات والتجاوزات مستقبلا. وبالتالي، فإنه سوف يكون من المهم بالنسبة للوضع في مصر كشف حقيقة ما ضرب البلاد من فساد، في ظل أنظمة ما قبل ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو، مع توضيح أسبابه، وأبعاده وكيفية مواجهته، وآليات استرداد عائداته، وعدم الاقتصار فقط على تقصي حقيقة ما حدث من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. والميزة التي توفرها آلية معرفة الحقيقة أنها تسهم في فضح انتهاكات وكشف تجاوزات الماضي، ومن ثم في مواجهتها، أو الصفح عنها، بما يحقق قدرا من الرضاء لدي المواطن العادي البسيط، يسهم في بلوغ المصالحة الوطنية، على النحو الذي حدث في تجربة جنوب إفريقيا.

٥. **الذاكرة والتذكارات:** تسعى التذكارات للحفاظ على ذكريات من الناس أو الأحداث. وفي سياق العدالة الانتقالية فهي تستخدم لتكريم أولئك الذين لقوا مصرعهم خلال الصراع أو غير ذلك من الجرائم، ودراسة الماضي، ومعالجة القضايا المعاصرة وإظهار الاحترام للضحايا ولذويهم. ويمكن أن تساعد أيضاً على منع إنشاء سجلات الإنكار ومساعدة المجتمعات على المضي قدماً إلى الأمام ونسيان الماضي البغيض. ويمكن أن تشتمل التذكارات أنشطة الاحتفالات، كالنصب التذكارية المعمارية، والمتاحف، وغيرها من الأحداث التذكارية الأخرى. ومن أهم الخطوات التي اتخذها إنشاء المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء ومصابي

الثورة في مصر، بجانب تقديم التعويضات والمساعدات المادية لمصابي الثورة، وأسر الشهداء، المبادرة بتخليد ذكري الشهداء بتسمية شوارع بأسمائهم في المحافظات التي ينحدرون منها، وفق رغبة أسرهم، بعد التنسيق مع المحافظين. هذا بجانب إنشاء النصب التذكارية لأحداث الثورة وشهدائها لإحياء ذكراهم.

٦. **الإصلاح المؤسسي:** وتستهدف إصلاح المؤسسات العامة التي لعبت دورا في هذه الانتهاكات، بما في ذلك القطاع الأمني ومؤسسات الشرطة والجيش، والقضاء. والتي ساهمت في كثير من الأحيان بأعمال القمع وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. وعندما تخضع المجتمعات لعملية الانتقال، فلا بد من إصلاح هذه المؤسسات من أجل خلق المساءلة ومنع تكرار حدوث الانتهاكات[١٢]. وتطهير هذه الأجهزة من المسئولين غير الأكفاء والفاسدينِ، ويشمل الإصلاح المؤسسي عملية إعادة هيكلة هذه الجهات الخارجية للتأكد من أنها تحترم حقوق الإنسان وتلتزم حكم القانون. وغالبا ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية. وأحد الأمثلة للإصلاح المؤسسي هو إزالة مسؤولي الأجهزة الأمنية (جهاز الشرطة) المتورطين في جرائم النظام المصري الساقط. فتحت حكم محمد حسني مبارك، سهلت الفساد والانتهاكات في كثير من الأحيان. كما أن إزالة المسؤولين المتورطين وإعادة تقييم هذه الأجهزة، ومراجعة أعمال القائمين عليها، والعاملين بها، فضلا عن مراجعة التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة لعملها، وتعديلها، وإعادة هيكلة جهاز الشرطة، إذا لزم الأمر، هي جزء من الجهود التي تبذلها الحكومة لتسوية التعسف والظلم.

المبحث الثاني

مصر والتطبيقات المعاصرة للعدالة الانتقالية

في هذه الجزئية من الدراسة وبعد تناولنا لماهية العدالة الانتقالية من حيث مفهومها وأهدافها واستراتيجيتها نرى أنه من المفيد لنا في مصر استعراض التطبيقات الدولية والعربية للعدالة الانتقالية، حيث أخذ مفهوم العدالة الانتقالية في التطبيق العملي في مختلف دول العالم أحد منهجين، **المنهج الأول**: هو محاكمة كل من أفسد وقتل ودمر

(كما حدث في تشيلي سنة ١٩٩٠، وجواتيمالا سنة ١٩٩٤، وجنوب أفريقيا سنة ١٩٩٤، وبولندا سنة ١٩٩٧، وسيراليون سنة ١٩٩٩، وتيمور الشرقية سنة ٢٠٠١، والمغرب سنة ٢٠٠٤، وكذلك مصر سنة ٢٠١٢ متمثلة في محاكمة الرئيس الأسبق حسنى مبارك وكبار المسئولين معه، وسنة ٢٠١٣ ومحاكمة الرئيس السابق محمد مرسي وجماعته الإخوان المسلمين). **والمنهج الثاني:** يتجه نحو المصالحة الوطنية والمحافظة على النسيج الوطني والخوف من التفرقة والتشرذم والدخول في صراعات لا نهاية لها وتتجه نحو إعادة البناء الاجتماعي والمصالحة الوطنية وإصلاح مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية مثل الجيش والشرطة التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات أثناء قيام النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة (مثلما حدث في فرنسا عندما ألقى «شارل ديجول» خطبة شهيرة له في «فيشي» حول وحدة فرنسا فكان تمهيداً منه للعمل على المصالحة الوطنية في فرنسا ونبذ الصراعات والتفرقة الحزبية والسياسية التي تضر بالبلاد أكثر ما تنفع ويحترق بنيرانها الجميع وكان ذلك هو مسار ميتران وبمبيدو حيث أكدا على ضمانهم لوحدة فرنسا).

لكن في واقع الأمر وفى الوقت نفسه نرى أن العدالة الانتقالية بمنهجيها يكادان ينعدمان في بعض الدول العربية وذلك بسبب قيام الأجهزة الأمنية المتمثلة في الشرطة بإعدام الأدلة القائمة ضد المسئولين السابقين.

تجارب دول التغيير العربي مع العدالة الانتقالية:

لبنان:

تنطوي التجربة اللبنانية على الكثير من المناقشات التقليدية التي تدخل في الاعتبار عند تحديد السياسة الواجب تبنيها واتباعها في مجتمعات ما بعد الصراع والمرحلة الانتقالية: التوافق بين القانون والعدالة، وتوافق العدالة مع المصالحة وإدارة الصراع، بمعنى أن يتم التساؤل عما إذا كان "تنظيف الأشياء تحت السجادةbrushing things under the carpet' هو أكثر ملاءمة لتحقيق السلام والمصالحة الدائمة أفضل من

السعي والبحث عن مبادرات الحقيقة التي يمكن أن ينظر إليها كـ "إعادة فتح الجروح القديمة"[١٣]. فقد لوحظ أن لبنان لديها تاريخ من عدم معالجة أخطاء الماضي، في حين أن الملامح الدولية للإجراءات الخاصة بالعدالة الانتقالية -المحكمة الخاصة من أجل لبنان – تعني أنه لا يمكن للعملية أن تتوقف، حتى إذا كانت الجهات الفاعلة الداخلية، بما في ذلك الضحايا، لم تعد ترغب في اتخاذ إجراءات من هذا القبيل. ففي مراجعة المواقف تجاه المحكمة الخاصة بلبنان داخل لبنان، لوحظ، على نحو متزايد، أن العديد من المدافعين الأساسيين عن المحكمة بدأوا الآن في التشكيك بها. في حين كان ينظر إليها على أنها وسيلة لنزع فتيل التوتر السياسي الداخلي، لتوفير درجة من الاستقرار. ومع ذلك فإن المحكمة لا يزال لها فائدة سياسية، فإنه يمكن التأكيد على أن تُحمّل كمسؤولية فردية بدلا من المسؤولية الجماعية، من أجل التخفيف من حدة التوتر الطائفي، بل يمكن للحكومة أن تواصل ممارسة وظائفها من دون أن تعيش قضية اغتيال معلق عليها وعرقلة سير أعمالها، حيث يتم ترك هذه المسألة الى المحكمة من أجل حلها، وأنها تسمح أيضا باستئناف العلاقات الطبيعية بين الحكومتين اللبنانية والسورية[١٤].

تونس:

بعد قيام الثورة التونسية، تقدمت تونس إلى حد ما على درب التحول الديمقراطي بعد أن تم منحه هو والتنمية أولوية على ما عداه من مطالب تتعلق بمحاكمة المسئولين السابقين. حيث اتجهت تونس نحو السيناريو "الكلاسيكي" للعدالة الانتقالية -كان هناك تغيير كامل للنظام، مع إنشاء الهيئات المنتخبة حديثا، بما في ذلك وزارة لحقوق الإنسان، وإصدار القانون الأساسي الذي يعترف بالحاجة إلى اعتماد آليات تطبيق العدالة الانتقالية. وفقا لذلك، وعلى الرغم من أنه يبدو هناك بوجود إرادة سياسية لتنفيذ العدالة الانتقالية إلا أن الحكومة الانتقالية وجدت أنها غير قادرة على الاستغناء عمن يشغلون وظائف رئيسية ممن سبق لهم العمل ضمن النظام الأسبق (نظام زين العابدين

بن علي)، لعدم إمكانية تعويضهم بغيرهم ممن لهم خبرات مكتسبة في مجالات عملهم. ومازالت الحكومة التونسية تتعرض لانتقادات محلية لهذا السبب.

المغرب:

المغرب تمثل تجربة مثيرة للاهتمام في العدالة الانتقالية، حيث اتخذت الإجراءات والآليات المرتبطة بالعدالة الانتقالية، فأنشئت في نهاية عام ٢٠٠٣ هيئة الإنصاف والمصالحة، كأول تجربة عربية إسلامية عملت على هذا الملف على مدار عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥؛ واختصت زمنياً بالمرحلة التاريخية الممتدة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٩٩ ونوعياً بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[١٥]. ولكن من دون الانتقال الفعلي، أو التغيير. النظام المغربي يبدو أنه قد بادر إلى سن إجراءات الاصلاح ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، من خلال مبادرات مثل "لجنة الحقيقة". فعلت ذلك المغرب قبل بداية "ثورات التغيير العربي". ومع ذلك، الأسئلة حول مصداقية الإجراءات لا تزال مطروحة. على الرغم من عدم اتساع الانتهاكات كما كانت في ظل الملك السابق (الحسن الثاني) إلا انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال مستمرة في ظل الملك محمد السادس بن الحسن. وفقا لذلك، هناك سؤال حول مدى تبني آليات العدالة الانتقالية وحدها يمكن أن تمثل هدنة أو استراحة حقيقية من الماضي.

ليبيا:

في ليبيا التي كانت الثورة فيها مدنية وانتهت بانتصار عسكري للثوار على كتائب القذافي فما زالت الرغبة في الثأر والانتقام هي المتأججة في صدور الثوار، ويطالبون بحرمان كل من عملوا مع القذافي وإقصائهم تماماً من الوظائف العامة بينما لا تجد الحكومة الانتقالية مفرا من الاستعانة بهم لتسيير شؤون الدولة. ولذا فإنها تعتبر في أمس الحاجة إلى تطبيق قواعد العدالة الانتقالية وإحلال مصالحة وطنية تجمع كل القوى لتحقيق انتقال ديمقراطي من النظام الشمولي السابق إلى نظام سياسي جديد قادر على تحقيق الأماني والمصالح الوطنية. ويتطلب ذلك الأمر تحرير الشعب من رواسب

الماضي ونوازع الرغبة في الثأر والانتقام. ولا يمنع ذلك من محاكمة من ارتكبوا جرائم ثابتة بالأدلة، وخاصة الجرائم المالية والفساد، محاكمة عادلة، لكي يتسنى استرداد الأموال التي نهبوها أو هربوها إلى الخارج والتي لا يمكن استعادتها دون صدور أحكام قضائية تؤكد عدم مشروعية حصولهم عليها. فبالنظر لآليات العدالة الانتقالية التي اعتمدت حتى الآن تم القيام بها دون التشاور المناسب مع الجهات المحلية. ومع ذلك، هذا الوضع غير مريح مع متطلبات التشاور مع المجتمع المتضرر من منظور العدالة الانتقالية. فالتجربة تدل هنا على دور المؤسسات الدولية في الديناميات السياسية الداخلية.

البحرين:

في البحرين، كما هو الحال في المغرب، مع بدء ثورات التغيير العربي. بذلت حينها محاولات من جانب النظام الملكي الحاكم للشروع فيما يمكن اعتباره عمليات العدالة الانتقالية، دون أي نوع من أنواع تغيير النظام أو الثورة. ورغم أن "اللجنة الدولية المستقلة للتحقيقindependent international commission of enquiry" المعينة من قبل الملك للنظر في أعمال العنف التي أسست خلال عام ٢٠١١ قدمت نتائج هامة حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فإن فشل، أو عدم القدرة على الأقل، اللجنة في تحديد الجناة أو أن تنسب المسؤولية لأحد قوضت عموما أثر التحقيق[١٦].

اليمن:

في اليمن، نرى أنها شبيه بالحالة المصرية عند التطرق إليها، فعملية تغيير النظام كانت حينها أخذت فيها فترة لا تزال جارية. على الرغم من أن الرئيس الراحل على عبد الله صالح قد استقال من منصبه، فإنه كان لا يزال مؤثرا جدا من خلال مساعديه وأفراد الأسرة، استقالته لم تترجم الى تحول جذري في ميزان القوى في اليمن. فآليات العدالة الانتقالية التي اعتمدت في اليمن لا تبدو أن تكون نتاج عملية تشاور، ومرة

أخرى في إشارة إلى العقلية القائمة نحو العدالة الانتقالية. في الواقع، لوحظ أن القانون في اليمن قام بإنشاء "لجنة الحقيقة" التي يبدو أنها نسخة طبق الأصل عن المرسوم الملكي المغربي في تأسيس لجنة الحقيقة المغربية، على الرغم من كونها حالات مختلفة جوهريا، لكنها في الظاهر لم تترجم على أرض الواقع الفعلي وتطبيقها والعمل بها.

مصر:

وعلى النقيض من تونس وليبيا، الثورة في مصر هي الوحيدة كاملة جزئيا. فمنذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ طرحت فكرة تطبيق العدالة الانتقالية. تحقق الثورة أهدافها بإجراءات غير عادية لتحقيق مبدأين أساسيين، هما المحاسبة والتطهير[١٧]. هذه المبادئ شكلتها ما سمى دولياً بالعدالة الانتقالية، والتي تضمن برنامجا متكاملا، يبدأ بالمحاكمات والدعاوى الجنائية مروراً بلجان الحقيقة، وبرامج التعويض، وأخيرا جبر الضرر، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وإعادة هيكلتها، وأخيرا جهود تخليد شهداء الثورة ورموز المعارضة الذين دفعوا حياتهم ثمناً للحرية. وقد كان أحد أسباب تعثر ثورة الخامس والعشرين من يناير هو الإصرار على محاكمة رموز النظام الأسبق المتهمين بقتل الثوار وبجرائم مالية وعزلهم عن الحياة السياسية بينما كان هذا المطلب يتعارض مع ارتباطات المجلس العسكري الحاكم مع النظام والذي يعتبر في الواقع جزءا لا يتجزأ منه، وتحت الضغط الشعبي اضطر إلى محاكمة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وبعض معاونيه محاكمة استمرت عامين كاملين، تجاهلت فيها معظم التهم المتعلقة بانتهاكات الرئيس الأسبق مبارك وأعوانه لحقوق الإنسان وتقلصت لتشمل عددا قليلا منها كما أن المحاكمة تجري أمام محكمة عادية بدلا من محكمة خاصة عادة ما يتم تشكيلها بعد قيام الثورات. وفي النهاية لم تتمكن مصر من استرداد الأموال المهربة للخارج لعدم صدور أحكام قضائية ضد الرئيس الأسبق وأفراد أسرته بشأنها.

وفي فبراير عام ٢٠١٢، عقد مؤتمر العدالة الانتقالية في العالم العربي بالقاهرة، واختتم المؤتمر على قيام المشاركون فيه والمنتمين لدول عربية مختلفة مثل المغرب،

الجزائر، تونس، المغرب، مصر، ليبيا، البحرين، اليمن، سوريا على صياغة مشاريع قانونية وهيكلية لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية في البلدان العربية فيما بعد ثورات الربيع العربي، في أربع مجموعات عمل وهي[١٨]:

١. بالمساءلة والمحاسبة لمنتهكي حقوق الإنسان.
٢. التعويضات وجبر الأضرار
٣. المصالحة والإصلاحات لضمان القطيعة مع الماضي.
٤. إعداد تصور لإرساء مجموعات الإنصات وجلساتها وتوثيق الشهادات، وذلك بهدف الخروج بوثيقة توجيهية لإقامة العدالة الانتقالية في البلدان العربية.

ففي واقع الأمر نرى أن فكرة تطبيق العدالة الانتقالية في مصر كانت تصاحبها الكثير من الجدل. فتحقيق العدالة يتم من خلال إجراءات تتكامل تبدأ بعملية جمع الاستدلالات والحقائق، وهي أهم مرحلة في التحقيق، والتي يبدأ من خلالها جمع الأدلة الأساسية على ارتكاب جريمة ما، وهذه المرحلة تقوم بها السلطة التنفيذية، فإذا كانت الأوضاع عقب الثورة ٢٥ يناير قد شهدت انهيار جهاز الأمن، وهو المكلف بالضبطية القضائية، فمن قام بإعداد هذه الأوراق، وكيف لنا أن نثق في مصداقية ما ورد في الملفات، فضلاً على أن الوزراء والمسؤولين كانوا يستندون إلى قوانين وتشريعات يقومون هم بصياغتها وصنعها، وبالتالي كان الفساد يتم وفقاً للقانون. ووفقاً للمعايير المتعارف عليها في جمع المعلومات والاستدلالات والبيانات، وتوثيق الأدلة والقرائن، كأننا بالفعل سوف نشهد محاكمات عادلة ومنصفة. وهل يمكن تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر، لاسيما تلك التي صاحبت ثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية، وما اقترف من انتهاكات في أعقاب تولي الإخوان المسلمون الحكم. ويؤخذ على الحكومة المصرية فيما بعد الثورة عدم التزامها بتطبيق القواعد والآليات القانونية العادية لمواجهة الجرائم التي ارتكبت ضد الثوار، ذلك أن الجهة المطلوب منها إعداد محاضر جمع الاستدلالات الأولية هي وزارة الداخلية، وهى الجهة المتهمة من وجهة نظر الثوار، فلا يمكن توقع أدلة أو قرائن توثق للانتهاكات، بل الأكيد أنه سوف تستخدم خبرات تلك الأجهزة لإفلات عناصرها من

العقاب، ويمكن الشعور بأن عدم الثقة بين المواطنين والشرطة ناتج بالأساس من أنه لن تتم محاكمة هذا الجهاز، ولن تتم محاسبة المسؤولين عن الجرائم، وذلك لكى تتبرأ وزارة الداخلية من هؤلاء الذين فقدوا ضمائرهم، وأن يتم الفرز بين الضباط الوطنيين الشرفاء- وهم أغلبية الضباط- وهؤلاء الذين استباحوا أرواح المصريين. ورغم خلع كلٍ من الرئيس الأسبق مبارك من منصبه ويليه الرئيس السابق محمد مرسي، لكن يظهر التردد في مجموعة من المحاكمات المنجزة والجارية، بما في ذلك محاكمة مبارك، على الرغم من عدم المصداقية. هذه المحاكمات تفتقر إلى عملية قضائية حقيقية وفقا للمعايير الدولية الأساسية، التحقيق والملاحقة القضائية[١٩].

لماذا تأخرت الثورتين المصريتين عن تحقيق العدالة الانتقالية؟

على الرغم من الآمال الكبيرة التي كانت معقودة على ثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية، فإن السلطة السياسية التي جاءت بعد الانتخابات الديمقراطية المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين، لم يكن لها مشروع لتحقيق مفهوم العدالة الانتقالية في مصر، والتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد الصراعات والمنازعات للانتقال للديمقراطية في صورتها المعاصرة. كما أن التطبيق الأمثل للعدالة الانتقالية يتطلب المزج بين آليات العدالة العقابية والعدالة التصالحية، على نحو يراعي ظروف وطبيعة المجتمع المصري، ويتناسب مع درجة وجسامة ما ألم به من انتهاكات لحقوق الإنسان.

ومن اللافت للنظر في الوضع المصري، على الرغم من عدم التصريح باتخاذ خطوات جدية لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية، فإنه تم بالفعل القيام ببعض الإجراءات والتدابير التي يمكن تصنيفها تحت هذا المفهوم. إلا أن حداثة مصطلح العدالة الانتقالية، وعدم وجود تطبيقات عملية سابقة له في الواقع المصري، أو دراسات متخصصة بالشكل الكافي، وتقييم شامل لمدي إمكانية تطبيقه عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية، أدّى كل هذا إلى التباس، أو سوء فهم هذا المصطلح، وسوء التفاهم حوله[٢٠].

حيث أدت سيولة هذا المفهوم إلى إطلاقه على بعض الإجراءات التي لا تمت له بصلة، أو تطبيقه بصورة متجزأة، بما يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقابها. فأحد أهم أسباب عدم استقرار المجتمع المصري في حقبة جماعة الإخوان المسلمين هو عدم مواجهة تجاوزات الماضي بطريقة جذرية، وعدم معرفة حقيقة ما جري وما يجري من أحداث، ترتب عليها مقتل وإصابة مئات المصريين، وإلحاق الضرر الجسيم بالآلاف منهم، وبمؤسسات الدولة، نتيجة غياب منظومة العدالة الانتقالية. ولذلك، يمكن القول إن الوضع في مصر حينها كان يلزمه نوع خاص من "العدالة الانتقالية المركبة"، يتم التركيز فيها على آليات جبر الضرر، والإنصاف[٢١]، وإصلاح مؤسسات وأجهزة الدولة، والمصالحة الوطنية بين كافة القوى السياسية والحكومة.

كان من الممكن تجنيب البلاد حالة الانقسام التي حاقت بها، وحالة الاستقطاب الحاد الذي ضرب أطناب المجتمع المصري، لو كان قد تم إدارة الصراع وتكريس قواعد العدالة الانتقالية، وفقاً لإطار تشريعي محكم وشامل، في ظل إرادة سياسية حقيقية، وتوافق مجتمعي هادف وفعال، وهو أمر سبقت المطالبة به، خصوصاً من جانب أحزاب المعارضة والقوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وكبار رجال السياسة والقانون الملمين بمبادئ ومفاهيم العدالة الانتقالية.

في نهاية الأمر يبدو أن مصر بعد ثورات التغيير العربي كانت في حاجة ماسة إلى الدخول في مرحلةٍ جديدة من «العدالة الانتقالية»، وخاصة بعد الانتهاكات الكبيرة التي شهدتها على مستوى حقوق الإنسان في الماضي. فالعدالة الانتقالية تضع الأساس الصحيح للمصالحة الوطنية، كما أن التراث التاريخي العريق للمصالحة يعود بجذوره بعيداً إلى التاريخ العربي - الإسلامي، ولذلك تبدو مصر بحاجةٍ إلى استعادة هذا التراث ممزوجاً بالتجارب والخبرات المتراكمة للمجتمعات الأخرى، خصوصاً تلك التي مرت بفتراتٍ من النزاع أو انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان أخلّت بثقة المواطن بالنظام السياسي والقضائي لبلده إخلالاً كاملاً، وأصبح المواطن المصري البسيط أكثر شعوراً أن الدولة ذاتها متورطة في ما يعيش فيه، كما أصبح جلياً في ضمير كل من

أبناء الشعب المصري أن أنظمته في ذاك الحقبة أنظمة استبدادية ترتكب الجرائم ضد الشعب من دون رادع وتنهب ثروات الشعب وتذيقه الفقر والحرمان والجوع والبطالة وأن القوانين ما شُرعَت إلا لاستعباد تلك الشعوب ولا تُطبّق على الفاسدين من كبار المسئولين وهذا أكبر دليل على غياب العدالة الانتقالية عن مصر بل عن المنطقة العربية بأثرها.

لهذا فإن الدولة المصرية الجديدة تعتبر في أمس الحاجة إلى تطبيق قواعد العدالة الانتقالية وإحلال مصالحة وطنية تجمع كل القوى لتحقيق انتقال ديمقراطي من النظام الشمولي السابق إلى نظام سياسي جديد قادر على تحقيق الأماني الوطنية الراسخة. ويتطلب ذلك تحرير الشعب من رواسب الماضي ونوازع الرغبة في الثأر والانتقام. ولا يمنع ذلك من محاكمة من ارتكبوا جرائم ثابتة بالأدلة، وخاصة جرائم الإرهاب والفساد والجرائم المالية، محاكمة عادلة، لكي يتسنى استرداد الأموال التي نهبوها أو هربوها إلى الخارج والتي لا يمكن استعادتها دون صدور أحكام قضائية تؤكد عدم مشروعية حصولهم عليها.

المبحث الثالث

السيناريوهات المستقبلية لنتائج واستراتيجيات العدالة الانتقالية على إدارة الصراع في مصر

يبدو استشراف تطبيق العدالة الانتقالية الوليدة في مصر بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو ومالها غاية في الصعوبة، في ظل التناقضات والتشابكات التي تعتري المشهد السياسي، وتجعل صورتها أقرب إلى نظرية خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف. إلا أن هذا الاستشراف يمثل في النهاية ضرورة عقلية وحياتية مطلوبة.

فتصور عدد من السيناريوهات المحتملة حول شكل العدالة الانتقالية في ظل الثورتين المتتاليتين-وليس المقصود هنا المفاضلة بين الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو؛ ولكن المقصود هو نتاج التفاعلات الدائرة بين الأطراف الفاعلة

في المعادلة السياسية، ومدي قدرة كل طرف على ترجمة اختياراته إلى واقع ملموس على الأرض- تصور هذه السيناريوهات يمثل الشغل الشاغل للقواعد الشعبية والقوى السياسية والنخب سواء بسواء. فالأولى تبتغي ترجمة نجاح الثورتين في تلبية مطالب اقتصادية وأمنية بالأساس، فيما انشغلت الثانية والأخيرة في بحور الخلافات والصراعات التي لا تنتهي، والبحث عن المصالح من خلال نفي مصالح الآخر، دون الالتفات إلى المطالب اليومية للمواطنين.

ويفترض استشراف سيناريوهات مستقبل العدالة الانتقالية في مصر الثورة بالضرورة وجود أمرين أساسيين حاكمين لهذه السيناريوهات، **أولهما:** رشادة أطراف المشهد السياسي، والطريقة التي يسعي كل طرف منها إلى إدارة الصراع وتحقيق مصالحة وطنية بين كافة الأطراف.

ثانيهما: نجاح هذه الأطراف الفاعلة في تحقيق المصالحة والعدالة، إما من خلال التوافق والبحث عن أرضية مشتركة ونقاط التقاء، أو من خلال المباراة الصفرية التي تعني ببساطة أن صحة مقولات البعض هي نفي ودحض لمقولات المنافسين والمعارضين السياسيين الآخرين.

ومن البداهة أيضا القول إن أي سيناريو محتمل ومستقبلي لنتائج واستراتيجيات العدالة الانتقالية في مصر الثورة يتعين أن يأخذ في الحسبان أيضا عدة اعتبارات، من أهمها[٢٢]:

١. طبيعة النخب الحاكمة الحالية والقادمة.
٢. إجراءات بناء مؤسسات النظام السياسي الجديد وتطبيق العدالة الانتقالية.
٣. طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية.
٤. الإطار الإقليمي والدولي.

وما بين رشادة الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي، ونجاحها أو فشلها في تحقيق العدالة والتوافق الذي يستوعب كافة المصالح بنسب مختلفة وإدارة عملية الانتقال

العادل لبناء نظام سياسي جديد، يتأرجح سيناريو المستقبل على متصل الاستقرار/ الفوضى، وبينهما تقف أطروحات وسيناريوهات متعددة:

١. **السيناريو الأول:** عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي شهدته مصر حينها، وحالة السجال والصراع القائم بين التيارات والقوى السياسية المختلفة، من حيث الانشغال بالتراشق والسطو الإعلامي غير البريء والاتهام والتخوين وفقدان الثقة، واستمرار حالة الارتباك والاشتباك والتضارب والفجوة القائمة بين نمطي الإدارة العسكرية، الذي يعتمد الأسلوب الرأسي في التخطيط وإصدار التعليمات، وبين الإدارة المدنية في الحكومة التي تعتمد الأسلوب الأفقي. وعلى مستوي القواعد الشعبية، استمرار حالة الانفلات الأمني، وتراجع الأحوال الاقتصادية، وهو ما يفتح الباب أمام القوى المضادة للثورة من بقايا فلول النظام الأسبق وجماعات الإخوان المسلمين، وشبكات المصالح، والضغوط المحلية والإقليمية والدولية، مما يزيد التحديات والتهديدات وتعثر بل إجهاض تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية في آن واحد، وبالتالي تعاني مصر الثورة حالة التآكل التي تتضاءل فيها المكتسبات، وتزداد فيها المخاطر والسلبيات. ويفترض هذا السيناريو تعنت كافة الأطراف، وغياب الرشادة السياسية، وتوقف الإنتاج، والالتفاف على الإرادة الشعبية. مما يفتح هذا السيناريو الباب أمام إعادة تموضع العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإعادة تعريف للحدود والتداخلات بين الطرفين، وإعادة تشكيل للائتلاف الحاكم الذي يضم أطرافا من الدولة والمجتمع.

٢. **السيناريو الثاني:** أن الحالة الجزائرية لن تتكرر في مداها الزمني ، ولن تقع حرب أهلية في مصر مثلما توقع البعض، ولكن حالة من الفوضى، والعنف بسبب عملية الاعتقالات لصفوف الإخوان، وحالة التحريض من قبل القيادات العليا للإخوان على العنف، أما الصدمات ستستمر بين الحين والأخر بين مؤيدون الرئيس السابق مرسي، وبين معارضيه بسبب السلوك العدواني للإخوان كتداعيات أولية والتي ظهرت بشكل جالي في الأيام الأولي من بيان المجلس العسكري لخارطة الطريق، ولكن حالة الاحتجاج ضد قرار عزل الرئيس مرسي

ستصدرها صورة من الاعتصامات والمظاهرات والإرهاب والفوضى والحشد واكتنف الإخوان لعدم الجدية في المشاركة في الحياة السياسية، جعلت المؤسسة العسكرية تُعيد إنتاج الدولة البوليسية، مما تخضع الأحزاب البراغماتية (المصلحية) خوفاً من الاعتراض ليكون لها مقعد في قطار المستقبل.

٣. **السيناريو الثالث:** قراءة عقلانية للمشهد من قبل الإخوان المسلمين، وبشكل متوازن والبقاء في العملية السياسية، والعمل على استدراك موقع قدم في الخارطة المستقبلية لمصر، لأن الأيام القادمة سوف تشهد لربما انشقاق وخروج بعض الإخوة من الجماعة، ولانضمام في تحالفات جديدة، كما تم خروج الموالين للإخوان من (حزب النور السلفي)، أو سوف يتم العمل في مسار الاعتصامات، والمشاركة السياسية، ولكن هذا سوف يضر مشروعهما في التمكن من جذب تيارات مواليه، أما الشباب لم يكن لهم واقع حي، وسوف يتم العمل به كسلم تسلق للوصول للسلطة، كما تم في ثورة ٢٥ يناير، وإذا تم أشاركه سيحصل على نسبة ضئيلة وشكلية لا تمثل مشروع بناء دولة المواطنة والعدالة الانتقالية المتساوية، وسوف يدخل في صراعات مع القوى الحالية في السلطة، وسوف يكون محل تلاعب القوى في تحريك الشارع، وليس في توازن القوى لإيجاد حالة الاستقرار السياسي والأمني، والاجتماعي للانطلاق في تحقيق العدالة الانتقالية بناء دولة المؤسسات القانونية.

٤. **السيناريو الرابع والأخير:** يحمل هذا السيناريو معني تحقيق أهداف الثورتين المتتاليتين، وما تعنيهما من قطيعة تامة مع النظامين السابقين بكل عناصرهما، بحيث لا تختزل في تغييب أشخاص أو رموز سياسية احتلت مواقعها سنوات طويلة، بل تمتد لتصبح ثورات اجتماعية شاملة تطول مجمل القيم الحاكمة لعلاقات الأفراد، ومن ثم القوى السياسية، وتحمل أيضا معني الرشادة والوعي الكامل في التصرف من كافة الفاعلين الذين يسيطرون علي الساحة السياسية، وسلامة إجراءات العدالة الانتقالية لبناء مؤسسات النظام الجديد، من خلال احترام رأي الأغلبية التي لا تعد هي الأخرى أن أغلبيتها إذا كانت في البرلمان أو

بتفويض من المواطن صاحب السيادة، كي تفعل ما تشاء، بقدر ما يلقي عليها عبء ومسؤولية خلق البيئة التوافقية التي تفضي في النهاية إلى قيام دولة العدالة والمواطنة الديمقراطية التي يحكمها قانون ودستور واحد، يصبح الجميع أمامه سواء، ويراعي فيه حقوق كافة الأطياف والقوى القائمة في المجتمع، ويتحول بموجبها الفرد من رعية إلى مواطن له حقوق وعليه التزامات. ويفترض هذا السيناريو أن تتحول الشرعية من الميادين إلى مؤسسات تم اختيارها بالإرادة الشعبية الحرة، وهي مؤسسات لا ينتهي دور المواطن فيها عند حدود اختيار ممثليه بقدر ما يقوم علي التعاون بين المجتمع بكافة تنظيماته وأطيافه ومؤسساته التمثيلية، وصولا إلى ما يمكن تسميته بالعدالة التفاعلية. ويرتبط بهذا السيناريو أن تصبح قيمة العمل والإنتاج هي الحاكمة لمجتمع ما بعد الثورتين على نحو يظهر في الناتج القومي الإجمالي بازدياد معدلات النمو الاقتصادي، والوفاء باحتياجات المواطن البسيط. كما يفترض هذا السيناريو بالضرورة براغماتية القوة المسيطرة على الحكم، ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووفاءها بتعهداتها. كما يفترض براغماتية التيارات الأخرى، وفي مقدمته القوى السياسية والأحزاب، متجاورا مع حزب النور السلفي وغيره من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، ليظهر وجها معتدلا تغيب عنه النرجسية السياسية أو الاستئثار بالمشهد. بالإضافة إلى براغماتية الأحزاب والقوي الليبرالية التي تسعي إلى ترسيخ قواعدها الشعبية التي عانت تقليدياً انفصال تلك النخب عنها وتهميش دورها، حيث اقتصر وجود هذه النخب على حوارات القاعات المغلقة.

فهذا السيناريو يقوم على افتراض أن كافة الأطراف سوف تفوز في هذه المعادلة السياسية، مادامت تحلت بالرشادة السياسية التي تفترض المساومة لا النفي والنفي المضاد ولا حتى الإقصاء لفصيل ما، وهو ما قد يطرح تصورا فرعيا للتحول في الحالة المصرية على غرار إسبانيا، بحيث يتحقق التوافق بين كافة الأطراف الفاعلة، احتراما للقواعد المنظمة لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية وبناء مؤسسات النظام الجديد التي تعكس الإرادة الشعبية.

ويمكن أن نشير هنا إلي تزايد إقبال المصريين علي المشاركة بالتصويت في الاستفتاء علي ما سمي بالتعديلات الدستورية في يومي ١٤ و١٥ من يناير ٢٠١٤، دعما للاستقرار وبناء نظام جديد يخلو من سمات الفساد والإرهاب والتهميش والإقصاء وإلغاء الآخر، ويفتح الباب واسعا أمام مشاركة شعبية حقيقية للمواطنين في عملية صنع واتخاذ القرار، حيث أشارت التقديرات إلي أن نسبة المشاركة ٣٨.٦% من المسموح لهم بالتصويت، وأيد الدستور منهم ٩٨.١% بينما رفضه ١.٩% وذلك وفقًا للجنة المنظمة للاستفتاء، وهي نسبة لا يمكن مقارنتها بأي حال بنسب المشاركة في استفتاء دستور ٢٠١٢، علاوة على ما أثبتته هذه النتائج المذهلة للعالم أن المصريون ينتصرون لخارطة المستقبل، حيث إنهم مصممين على المضي قدماً في خارطة الطريق، ومواجهة الإرهاب وأي تحديات؛ لضمان استقرار بلادهم. هذا علاوة على أن نتائج الاستفتاء هذه عودة لوجه مصر العربي الذي حاول "الإخوان المسلمين" في عام حكمهم تغييبه تماماً، لمصلحة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، رغم إدراكهم أن مصر هي البلد العربي الأكبر والأقوى في المنطقة، وأنها ومنذ حكم الرئيس جمال عبد الناصر لا يمكنها التخلي عن هذا الدور ولا عن دورها الإفريقي والإقليمي أيضاً.

التحول وفق النموذج الإسباني:

بالقدر الذي تطرح فيه تصورات بناء النظام على النسق الإسباني الذي يسمح باستيعاب كافة القوى والأطياف وإن تباينت الاتجاهات والأيديولوجيات، مع وجود قواعد حاكمة للنظام السياسي المصري، تلزم الجميع باحترام مدنية الدولة وديمقراطية اتخاذ القرار. يمكن اعتبار أن الرشادة الكاملة للأطراف الفاعلة في المشهد السياسي المصري الحالي ضرب من المثالية صعبة المنال، في ظل سياسة النفي والنفي المضاد وحالة تبادل الاتهامات والتخوين التي سيطرت على المشهد السياسي المصري لفترة غير قصيرة، وتزداد اشتعالا بين الحين والأخرى، بالإضافة إلى ما يطرحه البعض من حرص المجلس الأعلى للقوات المسلحة على ضمان مكتسباتها مع أي نظام جديد، والاحتفاظ بثقل في الحياة السياسية يكافئ مساندتها للثورتين الشعبيتين. وهو ما يطرح

في هذا الإطار النموذج الباكستاني الذي يترك الساحة الداخلية مقابل الاحتفاظ بالملفات السيادية وقضايا الأمن القومي، دون أن ينفي احتمالات الصدام والصراع مع الجماعات الدينية الأكثر تشددا، خاصة فيما يتصل ببنود ونصوص الدستور، وتحديده لهوية الدولة ومرجعتيها القانونية والسياسية. ويبدو هذ الخيار صعبا في دولة مركزية، مثل مصر، حيث إن عدم سيطرة القوات المسلحة على القضايا الداخلية لا يضمن بالضرورة سيطرتها على قضايا وملفات الأمن القومي المصري.

الخاتمة:

من التحليل والاستعراض السابق يمكننا في نهاية هذه الدراسة استنتاج أنه بالنظر في قضايا العدالة الانتقالية في مصر، من المهم الحفاظ على أهداف العدالة الانتقالية وأن تكون في صدارة الاهتمام. بحكم طبيعته، يجب على العدالة الانتقالية أن لا تكون مفهوما جامدا، ما يعني، من الناحية الموضوعية، ألا يفهم مصطلح العدالة الانتقالية علي أساس أنه عدالة من نوع خاص، بل علي أنه منهج لتحقيق وتطبيق العدالة خلال تبعا لظروف كل مجتمع يمر بمرحلة انتقالية. ينبغي أن تكون، عند صياغة سياسة العدالة الانتقالية في مصر، النظر لظروف واحتياجات المجتمع المصري دون النظر أو التشبه بمجتمعات وتجارب أخرى تختلف في الطبيعة والظروف.

صحيح أن المجتمع الدولي، بمختلف أشكاله، يمكن أن يسهم في عملية العدالة الانتقالية، ولكن التغيير المصري المتمثل في الإرادة الشعبية والسياسية المصرية لديها القدرة على أن تكون مصدرا للابتكار في مجال العدالة الانتقالية، من خلال التركيز على المساءلة حول الجرائم الاقتصادية والمالية. دون الحاجة إلى تدخل المجتمع الدولي وانتشار الجهات الفاعلة الدولية المعنية في مجال العدالة الانتقالية والتي تثير للقلق، لأنها قد تجازف بالأهداف الأساسية للدولة المصرية الجديدة.

لذا فمن الأهمية بمكان الاضطلاع بإجراءات تحقيق المصالحة والوفاق وفقا لمنهج علمي وطريقة مدروسة، تتولاها هيئات أو مفوضيات مصرية – مصرية متخصصة ومستقلة دون تدخل أي جهات أجنبية، وأن لا ينتمي أعضاؤها إلي تيارات سياسية أو

دينية بعينها، تعمل من خلال أطر قانونية محددة لتكريس ثقافة الحوار، وتحقيق الوئام والوفاق بين أطياف الشعب المختلفة بإرادة سياسية حقيقية، وصولا إلي المصالحة الحقيقية وتطبيق وتكريس قواعد العدالة الانتقالية التي يجب أن تحاط إجراءاته بسياج من المشروعية القانونية والسياسية ، لتجنيب البلاد حالة الانقسام التي حاقت بها، خاصة بعد أن بات المجتمع المصري في حالة الاستقطاب الحاد الذي ضرب أطنابه.

قائمة المراجع :

[١] **أنظر في ذلك:** تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول **"سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي عانت أو تعاني من الصراعات"**، وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. S/2011/634، 12 أكتوبر ٢٠١١.

[٢] "العدالة الانتقالية" كيف نستفيد من تجارب الدول الأخرى. **جريدة الأهرام**: عدد: (٢٠١١/٠٦/٠١م).

[٣] **لمزيد من التفاصيل أنظر:**

- Bosire, Lydiah, (2006), "Overpromised, Under delivered: Transitional Justice in Sub-Saharan Africa", Occasional Papers Series, **International Center For Transitional Justice,** pp 6-7.

[4] Arbour, Louise,(2007), 'Economic and social justice for societies in transition', New York University Journal of **International Law and Politics,** vol. 40, No. 1, Fall 2007, at.1.

[٥] **لمزيد من التفاصيل أنظر:**

- Bosire, Lydiah, op.cit, p 07.

[٦] **أنظر في ذلك:** تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول **"سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي عانت أو تعاني من الصراعات"**، مرجع سابق.

[٧] **أنظر:** تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي بشأن "سيادة القانون والعدالة الانتقالية، في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع " S٢٠٠٤/١٦/٦ (الفقرتان ٨ و٢٦). **قارن:** لويز، أربور- **العدالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي بمرحلة انتقالية**، (محاضرة) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك ٢٥ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٦.

[٨] **أنظر في ذلك:** تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول **"سيادة القانون والعدالة الانتقالية بالنسبة للمجتمعات في مراحل الصراعات وما بعد الصراعات"**، وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. S/616/2004 23 أغسطس ٢٠٠٤، فقرة (٨).

[٩] **أنظر في ذلك:** بسيوني، محمود شريف (٢٠٠٣)، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان**، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة. وقد نشرت هذه الوثيقة بتصريح من المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول شيكاغو.

[١٠] **أنظر في ذلك:** المركز السوري للدراسات والأبحاث(٢٠١٢)، **العدالة الانتقالية**، المركز السوري للدراسات والأبحاث، دمشق، ص٤:٣.

[١١] تنص المادة ١٦ من الدستور المصري (٢٠١٣) على أن "تلتزم الدولة بتكريم شهداء الوطن، ورعاية مصابي الثورة، والمحاربين القدماء والمصابين، واسر المفقودين في الحرب وما في حكمها، ومصابي العمليات الأمنية، وأزواجهم وأولادهم ووالديهم، وتعمل على توفير فرص العمل لهم، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتشجع الدولة مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف".

[١٢] المركز السوري للدراسات والأبحاث(٢٠١٢)، **العدالة الانتقالية**، مرجع سابق، ص٦.

[13] Mistry, Hemi, (2012), **'Transitional Justice and the Arab Spring',** New York Meeting Summary: International Law and Middle East Programme, Chatham House, London, 1 February 2012.

[14] Ibid,.

[١٥] **أنظر في ذلك:** بنيوب، أحمد شوقي، **العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب**، في: بلقزيز، عبد الإله، وآخرون (٢٠١٣)، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (٦٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: الطبعة الأولى، ص٢٢٢.

[16] Mistry, Hemi, **'Transitional Justice and the Arab Spring',** Op. Cit.

[١٧] العدالة الانتقالية للثورة المصرية. **جريدة اليوم السابع**: (٢٠١١-٠٦-١٤).

[١٨] مؤتمر **"العدالة الانتقالية في العالم العربي"** المعهد العربي لحقوق لإنسان، بتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، القاهرة: ٢٤ و٢٥ فبراير ٢٠١٢.

[19] Mistry, Hemi, **'Transitional Justice and the Arab Spring',** Op. Cit.,.

[20] Maged, Adel Ibrahim, (2012), ' **Towards Comprehensive Justice Reform Strategies in the Arab Spring Countries,** published in; Muller, Sam and Zouridis, Stavros (eds.), Law and Justice: A Strategy Perspective, Torkel Opsahl Academic EPublisher (TOAEP), The Hague, p.353.

[٢١] ماجد، عادل (٢٠١٣)، منظومة شاملة: "العدالة الانتقالية" والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، **السياسة الدولية**، القاهرة: العدد ١٩٢، أبريل ٢٠١٣.

[٢٢] **أنظر في ذلك:** سلامة، حسن (٢٠١٢)، السياسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر، **السياسة الدولية**، القاهرة: العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢.